

دعوى

القرار رقم (VR-2020-294)

الصادر في الدعوى رقم (٧-٢٠١٩-٦٨١١)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة - غرامة الخطأ في الإقرار - غرامة التأخر في السداد - عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية للاعتراض

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض ضريبة قيمة مضافة بمبلغ وقدره (٤٨٠,٦٤,٥٠) ريال، وغرامة للخطأ في الإقرار الضريبي بمبلغ (٢٤٠,٣٢) وغرامة للتأخر عن سداد هذه الضريبة بمبلغ وقدره (٤٥,٦٦١,٣٣) ريال، وذلك عن الربع الأول لعام 2018م- دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية - مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم ملكي رقم م / ١١٣ بتاريخ ٢ / ١١ / ١٤٣٨هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي ... مالك مدارس....، سجل تجاري رقم (...)، تقدم بلائحة دعوى، تضمنت اعتراضه على قرار المدعي عليها المتضمن فرض ضريبة قيمة مضافة بمبلغ وقدره (٤٨٠,٦٤,٥٠) ريال، وغرامة للخطأ في الإقرار الضريبي بمبلغ (٢٤٠,٣٢) وغرامة للتأخر عن سداد هذه الضريبة بمبلغ وقدره (٤٥,٦٦١,٣٣) ريال، وذلك عن الربع الأول لعام 2018م، حيث جاء فيها "قامت الهيئة العامة للزكاة والدخل، بإضافة المتحصلات النقدية للمبيعات الأساسية بمبلغ

وقدره (٩٦١,٢٩١) ريال للربع الأول لعام 2018م، على الرغم من أن هذه المبالغ عبارة عن متحصلات نقدية عن إيرادات لعام ٢٠١٥م و٢٠١٦م و٢٠١٧م، وكذلك متحصلات عن سلف للمدرسين وليس لها علاقة بإيرادات عام ٢٠١٨م، وهي بطبيعتها غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة، لأنها تخص أعوام سابقة لتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة، كما أن نظام نور المرتبطة به المدارس والتابع والمعتمد من وزارة التعليم يوضح عدد الطلاب سواء السعوديين أو الأجانب التي على أساسه تقوم المدارس بالإفصاح عن إيراداتها لعام ٢٠١٨م، ومن ثم تقديم الإقرارات الضريبية وسداد جميع المستحقات الضريبية وخلال المدد النظامية. لذا نأمل عدم إضافة المتحصلات النقدية للمبيعات الأساسية لكونها مبالغ غير خاضعة للضريبة، ولأنها تمثل متحصلات نقدية من إيرادات من أعوام سابقة او سدادات سلف مدرسين".

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها أجابت بمذكرة رد جاء فيها: "قام المدعي بتقديم طلب مراجعة لدى الهيئة على الفترة الضريبية محل الاعتراض، ونتيجة لعدم استيفائه متطلبات رفع الاعتراض؛ فقد تم إلغاء الطلب آلياً، وعلى إثر ذلك لم يصدر قرار من الهيئة حيال تلك الفترة محل الاعتراض، وكما هو معلوم بأنه وفقاً للقواعد العامة للتظلم من القرارات الإدارية، فإنه يجب على المدعي ابتداءً التقدم باعتراضه لدى الهيئة العامة للزكاة والدخل، قبل تقديم دعواه للأمانة العامة للجان الضريبية، لاسيما وأن الهيئة في قرارها الصادر بشأن عملية إعادة التقييم قد أشعرته بتقديم طلب مراجعة على نتيجة عملية التقييم عبر التواصل مع الهيئة وتقديم الأدلة المطلوبة وذلك خلال المدة المنصوص عليها بالإشعار. وهذا الإجراء يتفق مع المبدأ المستقر في القانون الإداري والذي يلزم ذوي الشأن بالتظلم لدى جهة الإدارة ابتداءً "التظلم الرئاسي". كما أن المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على أنه "يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العلم به وإلا عد نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى" وحيث أن قرار إعادة التقييم لا يعد كقرار العقوبة الذي يجب التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة، بل أنه يعد كقرار يخضع لصلاحيات الهيئة المنوطة بها بصفتها الجهة الإدارية المشرفة على تحصيل الضريبة. فضلاً عن ذلك فالمادة (٥٠) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أنه "... تتولى الهيئة مسؤولية إدارة وفحص وتقييم وتحصيل الضريبة، ولها في سبيل ذلك اتخاذ ما تراه من إجراءات " كما أن المادة (٢٦) من نظام ضريبة القيمة المضافة أكدت على أحقية الهيئة في إجراء إعادة التقييم الضريبي للخاضع للضريبة وإجراءات الاعتراض عليه، وكما أنه في ظل غياب النص فيتم الرجوع للمبادئ العامة للمرافعات ذات العلاقة، حيث أن التظلم في مفهوم قواعد المرافعات أمام ديوان المظالم: هو إلزام صاحب الشأن قبل رفع الدعوى بتقديم طلب، أو التماس، إلى الجهة الإدارية بهدف إعادة النظر في قرارها الذي ينازع في مشروعيته. وبناءً على ما تقدم، فقد حددت الهيئة في إشعار التقييم المرسل للخاضعين للضريبة ضرورة تقديم طلب مراجعة أمام الهيئة. وهذا بالتالي يجعل رفع الدعوى أمام الأمانة قبل استيفاء هذا الإجراء معيباً شكلاً، بناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب من اللجنة الحكم بعدم قبول الدعوى".

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ (٠٨/٠٩/٢٠٢٠م)، عقدت الدائرة جلستها الأولى عبر الاتصال المرئي (عن بعد)، للنظر في الدعوى المرفوعة من ... هوية وطنية رقم (...) مالك مدارس ... سجل تجاري رقم (...)، ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر المدعي شخصياً، وحضر هوية وطنية رقم (...)، ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...، وبعد التثبت من صحة حضور أطراف الدعوى

بعرض بطاقة الهوية الوطنية لكل منهما عبر نافذة مكبرة والتحقق من صفة كل منهما قررت الدائرة السير في نظر الدعوى. وطلب المدعي في هذه الدعوى إلغاء قرار المدعى عليها المتضمن فرض ضريبة قيمة مضافة عليه بمبلغ وقدره (٤٨٠,٦٤,٥٠) ريال، وغرامة للخطأ في الإقرار الضريبي بمبلغ وقدره (٢٤٠,٣٢) ريال وغرامة للتأخر عن سداد هذه الضريبة بمبلغ وقدره (٤٥,٦٦١,٣٣) ريال، وذلك استناداً للأسباب الواردة تفصيلاً في لائحة الدعوى. وبسؤال ممثل الهيئة عن جوابه عما جاء في لائحة دعوى المدعي؟ دفع شكلاً بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لفوات مدة تقديمها وفقاً لنص المادة (٤٩) من النظام، حيث أن المدعي تبلغ بالقرار بتاريخ 2019/07/29م بموجب الاشعار التلقائي وتقديمه بقيد هذه الدعوى بتاريخ 2019/11/21م. وبسؤال طرفي الدعوى فيما إذا كان لديهما ما يودان إضافته؟ أضاف المدعي أنه أستلم الاشعار التلقائي بتاريخ 2019/11/11م، واكتفى بما قدم. واكتفى ممثل الهيئة بما سبق وقدم. وبعد المناقشة قررت الدائرة قفل باب المرافعة ورفع الجلسة للمداولة وإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٢٥/٠١/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٠٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل، لما كان المدعي يهدف من دعواه إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة الخطأ في الإقرار وغرامة التأخر في السداد، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٠٢هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروطاً بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بالقرار محل الاعتراض في هذه الدعوى بتاريخ ٢٠١٩/٠٧/٢٩م، في حين قام بقيد هذه الدعوى بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢١م، فتكون هذه الدعوى غير مستوفية لأوضاعها الشكلية ويتعين عدم قبولها شكلاً.

القرار

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع:

- عدم قبول دعوى المدعي ... مالك مدارس ... سجل تجاري رقم (...)، من الناحية الشكلية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين وحددت الدائرة يوم الأحد الموافق 2020/10/18م موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأي من أطراف الدعوى تقديم طلب لاستئناف القرار خلال (٣٠) يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لاستلام القرار، ويكون هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ في حال انتهاء هذه المدة ولم يتم استئنافه.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

■